مقدمة

(١)

الموجة الرابعة للديمقراطية كانت موضوع الزمالة التى حصلت عليها فى العلوم السياسية من معهد «الديمقراطية والتنمية وحكم القانون» بجامعة إستانفورد بالولايات المتحدة خلال صيف عام ٢٠٠٦م. الدراسات التى اطلعت عليها خلال هذه الدراسة المكثفة وضعها أساتذة وأكاديميون ــ غالبيتهم أمريكيون ــ حول ما يجرى عالميا تحت «لافتة التحول الديمقراطى» ، والتى أعطى لها زخما ما جرى فى صربيا وچورچيا وأوكرانيا ، ووضع تحديّا أمامها ما يجرى من عملية تحصين ضد الديمقراطية تقوم بها الأنظمة الحاكمة من روسيا والصين إلى زيمبابوى وإثيوبيا مرورا بدول الشرق الأوسط ، حتى أن دولة صغيرة الحجم مثل نيبال باتت تخشى الثورة البرتقالية الديمقراطية ــ المدعومة من الولايات المتحدة. هناك ما يشبه «الترصد العالمى» للديمقراطية الأمريكية التى باتت تأتى ـ فى رأى الأنظمة الشمولية ـ عبر حصان طروادة أى منظمات المجتمع المدنى. الدعم الأمريكى والأوروپى للقوى المدنية المطالبة بالديمقراطية يدق جرس الإنذار فى هذه الدول التى تخشى رياح التغيير الديمقراطى. وتتنوع الاستجابات الانتفاضية ضد الديمقراطية القادمة عبر الأطلنطى حسب مستوى العلاقة بين تلك الدول من ناحية ، والولايات المتحدة وحلفائها من ناحية أخرى. لكنها بصفة عامة لا تخرج عن أمرين : إما إغلاق الباب أمام الخارج والإجهاز على الأصوات المطالبة بالديمقراطية بالداخل ، مثلما يحدث فى الصين وكوبا وزيمبابوى ، أو الإبقاء على الدعم الخارجى والعمل المدنى الداخلى ، ولكن فى ظل رقابة قانونية مقيدة وإجراءات أمنية صارمة. هذا هو الحال فى العديد من الدول من روسيا مرورا بجمهوريات آسيا الوسطى

حتى الشرق الأوسط ـ وهى الدول التى «لا تستطيع فراق الولايات المتحدة» ، لكنها فى الوقت ذاته «تخشى نار الثورة الملونة» . هذه الأنظمة يُطلق عليها تعبير «الأنظمة المهجّنة سياسيّا» ، بمعنى أنها ديمقراطية فى الظاهر فقط من حيث وجود تعددية سياسية شكلية ، وانتخابات مشكوك فى نزاهتها ، وإعلام خاص يوجه بصورة غير مباشرة عن طريق المؤسسات السياسية والأمنية ، وفى الوقت نفسه استبدادية فى الجوهر من حيث الإبقاء على الحزب الحاكم أو النخبة الحاكمة ، واستخدام انتقائى لأجهزة القمع ، وإجهاض كافة سبل نشوء مجتمع مدنى حقيقى.

يتناول هذا الكتاب دراسات وضعها أساتذة أمريكيون مرموقون حول هذه القضايا وثيقو الصلة بمراكز صنع السياسة الخارجية الأمريكية مثل «لارى دايموند ـ Larry Diamond» ، و «مايكل ماكفول ـ Michael McFaul» ، و «كارل جيرشمان ـ Carl Gershman» . كثير من هذه الدراسات تحليلى يجيب عن سؤال أساسى يتعلق بأسباب حدوث الموجة الرابعة للتحول الديمقراطى فى دول ، وعدم حدوثها فى دول أخرى ، لكنه يتعرض أيضا إلى التساؤل المحورى المتكرر : هل الولايات المتحدة جادة فى تحقيق الديمقراطية فى العالم؟ وهل يمكن الرهان على واشنطن لدفع عجلة التغيير الديمقراطى إلى الأمام؟ الإجابة أكثر من أن تكون مجرد «نعم أو لا» .

(٢)

الواقع المصرى ليس بعيدا عن هذا الشأن. الإسراع بخطى الديمقراطية هى الغاية التى دائما ما تتعلق بها عينا الباحث ، لا تغيب عنه من خلال رحلة يطوف فيها فى تجارب الديمقراطية فى العالم. بالطبع كل منها لها بيئتها وظروفها الخاصة. ومن الصعب استيراد الظواهر ، وزرعها قسرا فى بيئات مختلفة. ولكن من الضرورى أن يستفيد الباحث مما يدرس ، ويحاول أن يطور من خلاله دراسته الحالة السياسية التى يعيشها ، وهو ما حاولت أن أخوض فيه عبر طرح هندسة سياسية للتحول الديمقراطى فى مصر التى اختتمت بها هذه الدراسة. وهى تقوم فى الأساس على قراءة للحالة الراهنة ، وطرح رؤى جديدة يمكن من خلالها أن ينجز المصريون بأيديهم التحول الديمقراطى. ومهما قيل وسيقال عن دعم الخارج للتحولات الديمقراطية فى العديد من بقاع العالم ،

وقد يكون ذلك صحيحا فى جانب منه، ولكن الحقيقة التى لا ينكرها أحد أن التحول الديمقراطى من صربيا إلى أوكرانيا مرورا بجنوب إفريقيا صنعه أبناء هذه المجتمعات، وتحملوا تضحيات عديدة فى سبيل إنجازه. وما كان لهم أن يفعلوا ذلك إلا من خلال هندسة سياسية تلائم خصوصية كل مجتمع على حدة، وتسهم فى تجميع أوصال العناصر المطالبة بالديمقراطية فيه من خلال حركة سياسية تطرح رؤية جديدة ومعالجة مختلفة للواقع.

المشكلة الأساسية فى الحالة المصرية هى ضعف المعارضة وتشرذمها، وتعطل إمكانية توحدها. الجهود التى بذلت فى هذا الشأن كثيرة، لكنها كثيرا ما تصطدم بحالة من «الأنانية» الحزبية تارة، أو رغبة الإخوان المسلمين فى تقرير مصير الشارع وحدهم تارة أخرى. الاتهامات متبادلة، والأصوات متداخلة، والحقيقة غائبة. إذا لم تؤسس المعارضة مجتمعا سياسيّا ديمقراطيّا؛ فإن التغيير الديمقراطى السلمى يبدو «شبه مستحيل» ـ مع الاعتذار للرافضين لإطلاقية الآراء فى العلوم الاجتماعية. المدخل العملى لتوحد المعارضة ــ والتى تستند إليها الهندسة السياسية التى يطرحها الكتاب ــ هو تنحية الأيديولوچية لصالح التطور السياسى الديمقراطى. فالخلاف الأيديولوچى ليس متجذرا بين الأحزاب والقوى السياسية، واتجاه البرامج السياسية الكبرى إلى الانصهار فى بوتقات جديدة ـ مثل الطريق الثالث ـ لم يعد يجعل من الأيديولوچية باعثًا جادّا على الانقسام السياسى.

واللافت للنظر أن الأحزاب والقوى السياسية التى تتحصن بالشأن الأيديولوچى لا تمتلك فى الواقع برامج حقيقية ـ اقتصاديّا واجتماعيّا، وكل ما يهيمن على الجانب الأكبر من نشاطها خطابات سياسية تتوافق أكثر مما تتباعد. من هنا فإن «التحول الديمقراطى» فى حد ذاته يصلح مشروعا توحيديا للفاعلين السياسيين، ينحون جانبا ــ ولو مؤقتا ــ الأيديولوچية سعيا لتحقيقه، ويؤسسون دعائم مجتمع سياسى ديمقراطى، يسمح لهم لاحقا بالنشاط السياسى تحت لافتات أيديولوچية. القضية لا تتعلق فقط بالتنسيق الانتخابى، أو بالهياكل التجميعية للمعارضة، أو بالاجتماعات التشاورية فيما بين الأحزاب والقوى السياسية، لكنها تتصل ــ فى الأساس ــ بالقدرة على تكوين تحالف حقيقى، وفق أجندة واحدة، يرفع أحد ألوان الحرية الديمقراطية.

(٣)

ألوان الحرية هو عنوان هذا الكتاب. هناك لون وردى فى چورچيا، ولون آخر برتقالى فى أوكرانيا، وألوان أخرى ظهرت فى مناطق مختلفة من العالم. هذه الألوان جسدت تحولات سلمية ديمقراطية فى دول عديدة، وظلت شاهد عيان على حراك المجتمعات، وقدرتها على إيقاظ الجماهير، والدفاع عن حقها فى الحرية والمساواة. من هنا أصبحت الموجة الرابعة للتحول الديمقراطى ملونة. القضية هى أى لون سوف يختاره المجتمع السياسى رمزا للتغيير الديمقراطى فى مصر. لون خاص بمصر، وليس غيرها. ليس ورديا أو برتقاليا، لكنه إبداع مصرى خالص. كل مجتمع له خصوصيته، ومن تصور أن اللون البرتقالى يصلح للحالة المصرية مخطئ دون شك، وبين دفتى الكتاب تحليل للثورة البرتقالية، ومن يطالع ما جرى فيها سيصل إلى نتيجة مفادها أن هذه الثورة بنت مجتمعها، وواقعها، وشروط تطورها السياسى.

اللون الذى نختاره لمصر يجب أن ينبع من التربة المصرية، وليس من غيرها.

سامح فوزى

القاهرة ـ ديسمبر ٢٠٠٦م